

## لمعالجة الاختلالات الهيكلية في توزيع الشراء الهامشي

### تطبيق ضوابط جديدة لزيادة عمق السوق وتخفيف مخاطر الشراء الهامشي

د. عزام: فترة توفيق أوضاع تنتهي في بداية 2022 لتطبيق الضوابط الجديدة في الشراء بالهامش

أعلن الدكتور إسلام عزام نائب رئيس هيئة الرقابة المالية عن توجيه الهيئة لمنح فترة توفيق أوضاع تنتهي في بداية ٢٠٢٢ لشركات السمسرة في الأوراق المالية لتطبيق الضوابط الجديدة في آلية الشراء بالهامش

وقال د. عزام أن الضوابط الجديدة تهدف لزيادة عمق الشراء بالهامش في البورصة المصرية عبر تعزيز استفادة أكبر من المتعاملين بآلية الشراء بالهامش واستفادة أكبر عدد من الأوراق المالية، لتقليل خطر تركز عمليات الشراء بالهامش في عدد محدود من العملاء(المستثمرين) وعلى عدد محدود من الأوراق المالية للشركات المقيدة بالبورصة، وهو ما يعمل على تخفيف المخاطر الناشئة عن عمليات الشراء بالهامش التي تتم على مستوى السوق ككل

وتتابع أن اللجنة الاستشارية لسوق رأس المال اجتمعت اليوم بحضور البورصة المصرية، وشركة المقاصة والإيداع المركزي لمناقشة سبل تخفيف مخاطر تركز عمليات الشراء بالهامش ووضع القواعد التنفيذية والفنية لمقترح الضوابط الجديدة لآلية الشراء بالهامش والتي تم التحاور بشأنها في لقاء سابق مع شركات السمسرة في الأوراق المالية نهاية الأسبوع الماضي، واتفق فيه على دعوة استشارية سوق المال لوضع تصورهم العملي لقواعد التنفيذ تمهيداً للعرض على مجلس إدارة الهيئة

وأوضح د. عزام أن الحاجة لوجود ضوابط جديدة لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش قد زادت في ضوء وصول حجم عمليات الشراء بالهامش في السوق لحوالي 6.5 مليار جنيه، وما تضمنه من تركز في عمليات الشراء بالهامش لدى عدد محدود من العملاء وعدد محدود من الأوراق المالية

ونوه نائب رئيس الهيئة بأنه تم اقتراح وضع حدود قصوى للمعاملات التي تتم بالشراء بالهامش على مستوى كل ورقة مالية كنسبة من الأسهم حرمة التداول أو رأس المال السوقي أيهما أعلى، حيث اتفق الحضور على أن تكون تلك النسبة 25% من الأسهم حرمة التداول أو 15% من رأس المال السوقي للورقة المالية أيهما أعلى، وكذلك وضع حد أقصى على حجم الشراء بالهامش المسموح به لكل عميل ومجموعاته المرتبطة ليكون بنسبة 2% من الأسهم حرمة التداول للورقة المالية أو ليصبح 1% من حجم رأس المال السوقي للورقة أيهما أعلى، وعلى أن يتم الإعلان عن حجم عمليات الشراء بالهامش على كل ورقة مالية وعلى مستوى السوق ككل على شاشة البورصة بشكل دوري

وأكَّدَ نائب رئيس الهيئة أن التقارير توضح أن 90% من الأوراق المالية للشركات المقيدة والتي يتم التعامل عليها بآلية الشراء الهامشي لا يزيد حجم عمليات الشراء بالهامش عليها عن 10% من حجم رأس المال السوقي للشركة، و20% من قيمة الأسهم حرمة التداول

وأوضح د. عزام أن تطبيق تلك الضوابط والحدود يمكن أن يصل بحجم الشراء الهامشي على مستوى السوق ككل إلى 75 مليار جنيه بدلاً من 6.5 مليار جنيه، ومع ذلك فإن درجة المخاطر الناشئة عن التعامل بالشراء الهامشي-على مستوى السوق-سوف تقل نظراً لتقليل المخاطر على مستوى العميل، وعلى مستوى الورقة المالية